



رَابِطَةُ الْإِجْتِمَاعِيِّينَ

Association of Social Workers

رَابِطَةُ الْإِجْتِمَاعِيِّينَ الْكُوَيْتِيَّةُ

دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ 2014

تَقْرِيرُ الظِّلِّ

المقدم إلى جلسة الاستعراض الدوري الشامل UPR

CONTACT INFO : KUWAIT

TEL : 00965 – 22563472 FAX : 00965 – 22563492

E-Mail: ijtemaeyeen@gmail.com

المقدمة :

تأسست رابطة الإجماعيين الكويتية عام 1967م بموجب قرار إشهار تحت رقم (46) مسجل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (جمعية نفع عام غير حكومية).

وتهدف الى:

1. رعاية مصالح العاملين في الميدان الاجتماعي والعمل على الارتقاء بمستواهم المهني بشتى الوسائل والارتقاء بالمهن الاجتماعية حتى تتبوأ مكانها الملائم في خدمة الأهداف الاجتماعية للمجتمع.
2. الإسهام في تقديم وجوه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالاستفادة الكاملة بالخدمات الحكومية، أو الذين يحتاجون إلى المزيد من الرعاية التخصصية.
3. العمل على الوصول بالتنوع الاجتماعية إلى جميع فئات المجتمع وطبقاته بشتى الوسائل المتاحة بغرض تحقيق أقصى قدر من التماسك والاستقرار والتكامل الاجتماعي بالتعاون مع الهيئات الرسمية والتطوعية الأخرى.
4. إجراء البحوث الميدانية بهدف تحديد حجم المشكلات والظواهر الاجتماعية التي قد تعوق سبيل التطور الاجتماعي المنشود لمجتمعنا واقتراح السياسات التي تعين الجهات المختصة على التغلب عليها.
5. تبادل المعلومات والخبرات المهنية مع الهيئات الدولية والعربية والمحلية وخصوصاً المختصة منها في شئون الرعاية الاجتماعية بشتى الوسائل والسبل ومنها إقامة المؤتمرات العربية والدولية وإصدار الكتب والنشرات والمجلات وغير ذلك.

- وجدت رابطة الإجماعيين الكويتية نفسها مسئولة كمؤسسة مجتمع مدني تختص بالمجتمع ككل الى رصد وايضاح عدة نقاط رئيسية في جلسة الاستعراض الشامل , إيماناً منها بتفعيل دور المجتمع المدني في الكويت , الذي له دور الرقابة المشروعة دستورياً وديمقراطياً في رصد الظواهر في حركة المجتمع وتحديد الموقف المطلوب منها .

1- الأسرة والعنف الأسري:

عرف المجتمع الدولي العنف المنزلي بأنه انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية، وقد حدد القانون الدولي لحقوق الإنسان أن للفرد حق أساسي أن تكون حياته خالية من العنف، ويلزم الحكومات توفير علاج عندما تنتهك أي من هذه الحقوق.

وقد حدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق الفرد الأساسي في التحرر من العنف وسوء المعاملة وبخاصة في مواده:

- المادة: 3 تنص على أن " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه ".
- المادة: 5 تنص على أن "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب".

ولقد رصدنا من خلال متابعتنا الميدانية للمشاكل والظواهر في المجتمع الكويتي ، ما يلي:

- 1- نقشي العنف الأسري، وعدم وجود مؤسسة وطنية متخصصة بمعالجة هذا النوع من العنف.
- 2- يتم التعامل مع هذا النوع من العنف الأسري، عادة بالاتصال على بدالة طوارئ النجدة أو الشكوى المباشرة لدي أحد مراكز الشرطة، التي تقوم بإرسال رجال شرطة الى موقع العنف بدون وجود أي كادر فني متخصص في التعامل مع هذه الحالات.
- 3- عند وجود اعتداء من قبل الزوج على الزوجة أو الأبناء أو العكس أو أي شكل من أشكال العنف الأسري، يعجز رجال الشرطة عن الدخول للمنزل بحجة عدم وجود اذن قانوني مع العلم بأن الحالة، قد تصل الى ارتكاب جريمة قتل أو تسبب عاهة مستديمة مما يستلزم التدخل العاجل.
- 4- عدم وجود قانون خاص للأمن الأسري، وتقتصر القوانين الحالية على نصوص تشريعية متفرقة.
- 5- عدم وجود ملاجئ لإيواء ضحايا العنف الأسري، فالضحية أحياناً يضطر للبقاء في مركز الشرطة ان لم يكن لديه أقارب أو أصدقاء على استعداد لإيوائه.
- 6- ندرة المناهج التعليمية التوعوية الخاصة بظاهرة العنف الأسري بأنواعه.
- 7- لا يوجد أي إحصائيات حكومية رسمية للعنف المنزلي مصنفة حسب الجنس والعلاقة ونوع العنف.
- 8- لا يوجد أي قوانين أو سياسات أو برامج توعوية أو ثقافية خاصة بظاهرة العنف المنزلي.
- 9- غياب دور المجلس الأعلى للأسرة.

التوصيات :

- عملاً بالمادة (9) من الدستور الكويتي التي تنص على ما يلي:
- (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة).
- يجب سن قانون خاص للأسرة لحفظ كيانها.
- تفعيل دور المجلس الأعلى لشئون الأسرة.
- إنشاء محكمة الأسرة.
- إنشاء مؤسسة وطنية أو برنامج متخصص للتدخل النفسي السريع في الحالات الطارئة (العنف المنزلي - المشاكل الأسرية).
- اعداد استراتيجية وخطة وطنية للحماية من العنف الاسري والمشاكل الأسرية بأنواعها المتعددة.
- تفعيل دور المؤسسات الوطنية المختصة بالأسرة لنشر التوعية والثقافة المطلوبة.
- تطوير برامج قانونية وسياسية وإدارية وثقافية لمنع العنف.
- توفير ملاجئ لجميع الفئات العمرية وللجنسين.
- نشر مفهوم الأسرة وأهميتها وأضرار العنف الأسري من خلال المناهج التعليمية الوطنية.
- تفعيل دور المراكز الأسرية ومراكز تنمية المجتمع في الجهات الحكومية.
- حماية ودعم ضحايا العنف الأسري.

- أحواله مرتكبي العنف الأسري للمساءلة القانونية ومن ثم للتأهيل النفسي.
- ضمان مكانة المرأة وأهمية دورها في الأسرة والمجتمع.

2- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

قامت الحكومة بمنح ذوي الإعاقة العديد من الامتيازات والمساعدات في شتى المجالات، لكن لازال العديد منهم يواجه الصعوبة في إنهاء الإجراءات الحكومية، وخاصة معاناتهم من الدورة المستندية الطويلة في المؤسسة الحكومية الخاصة بهم "الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة"، التي يفتقر مبنائها الى الخدمات الخاصة بذوي الإعاقة.

التوصيات :

- وضع اليات فعالة للإجراءات الحكومية والدورة المستندية الخاصة بالأشخاص من ذوي الإعاقة.
- توفير مبنى تتوافر به جميع المتطلبات والخدمات الخاصة بذوي الإعاقة.
- تعديل قانون البناء واجراءاته بما يضمن (للمرافق العامة والمجمعات التجارية والاستثمارية) وصول جميع حالات ذوي الإعاقة لجميع مرافق المبنى.

3- حقوق الأشخاص كبار السن:

منحت جهات حكومية مميزات لكبار السن وخاصة وزارة الصحة، إلا أنه مازال هناك قصور واضح في التشريعات المتعلقة بحقوق الأشخاص كبار السن (الصحية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية)، حيث تقتصر التشريعات الحالية على مجرد نصوص متفرقة تعني ببعض شؤونهم الحياتية.

التوصيات :

- ضرورة سن قانون لكبار السن وفق مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن وحقوق المسنين، ووفق حقوقه في المادة رقم (11) من الدستور الكويتي التي تنص على:
- " تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية "
- إقامة منتجعات صحية وعلاجية متخصصة لكبار السن.

4- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان:

ما زالت الكويتي تفتقر الى وجود مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس، قرار الجمعية العامة 48/134).

التوصيات :

- ضرورة التفكير الجدي في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، تكون واجهة حضارية وإنسانية للدولة يراعى بإنشائها الاتي:
- وجود أحكام تنظم تشكيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واختيار الأعضاء وفقاً لإجراءات شفافة ونزيهة من ناحية الانتخاب والترشح والإقالة.
- توفير حصانة للأعضاء بموجب الأحكام المنظمة للمؤسسة.

- أن تنص الأحكام على نظم مالية على نحو يمكن المؤسسة من استقلالية مالية تامة، وتكون هذه الاستقلالية في شكل ميزانية مستقلة تديرها المؤسسة وتسيطر عليها بشكل تام.
- إصدار ونشر التقارير السنوية بالموضوعية.
- ان تنص الأحكام على سياسة الباب المفتوح امام المجتمع ومؤسساته المدنية.

5- نظام الكفيل :

لا زالت الكويت تعمل بنظام الكفيل للعمال الأجانب، رغم المشاكل والانتهاكات التي يتعرض لها العامل، والعوائق والبيروقراطية الحكومية التي يعاني منها المواطنون وأصحاب العمل من هذا النظام، ماعدا المتاجرين بالبشر الذين يقومون باستقدام عمال أجانب نظير أموال متفق عليها بين الطرفين في الخفاء، مقابل رد فعل حكومي غالباً ما يكون اتجاه العامل فقط ويقتصر على إغلاق مؤقت لملف صاحب العمل، الذي يعاود بعد فترة من الزمن في المتاجرة بالبشر عن طريق نظام الكفيل الحالي.

التوصيات:

- ضرورة إلغاء نظام الكفيل وإيجاد نظام إنساني حضاري لاستقدام العمالة الوافدة وفقاً للمعايير الدولية.
- تفعيل دور هيئة القوى العاملة.
- زيادة قدرة المفتشين على رصد أي انتهاكات لحقوق العمال.

6- العمالة المنزلية:

رغم أن من العادات الحميدة التي يتمتع بها المجتمع الكويتي من الطيبة والكرم والتسامح وحسن التعامل مع الجميع على حد سواء، إلا أن هناك فئة قليلة تسمى الى العمالة المنزلية، خاصة وأن تعداد العمالة المنزلية في الوقت الراهن بات يتجاوز 750 الف عامل وعاملة أي ما يعادل ربع سكان دولة الكويت تقريباً، فبالتالي من الصعب أن يتمتع الجميع ببيئة عمل آمنة وصحية، خاصة في غياب التشريعات التي تنظم العلاقة بين مكاتب استقدام العمالة و العامل وصاحب العمل .

التوصيات:

- العمل على تطبيق توصيات لجنة حقوق الإنسان المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة في 18 من ديسمبر 2013 بما يخص العمالة المنزلية.

7- الحق في السكن:

لكل إنسان الحق في الحصول على السكن اللائق، كما جاء في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 الذي ينص في المادة 11 على أن تضمن الدول الأطراف حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من المأكل.... والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية.

وفي الكويت نشعر بقلق شديد أن دولة لديها فوائض مالية عالية جداً وتعداد المواطنين الكويتيين مليون وثلاثمائة ألف نسمة، يوجد لديها أكثر من 110 ألف أسرة بانتظار الحصول على مسكن من قبل الدولة يعانون صنوف المشكلات الاجتماعية، في حين أن خيار شراء مسكن مباشرة من السوق العقاري غير ممكن للأغلبية، لندرة الحصول على مساكن بأسعار معقولة، وأن متوسط سعر المنزل البسيط يتعدى مبلغ 285 ألف دينار كويتي لقلّة العرض مقابل شدة الطلب، ومتوسط فترة الانتظار للحصول على مسكن حكومي قد تصل الى 15 عاما.

كما نشعر بقلق شديد لارتفاع تكلفة الاستئجار الشهرية للمساكن والشقق الى مبالغ فلكية، نتيجة لقلّة العرض مقابل الطلب، ولعدم تدخل الدولة من أجل خلق مناخ يجعل العرض أكثر من الطلب أو يتساوى الاثنان.

التوصيات :

- توفير الأراضي الصالحة للسكن، وإيجاد طريقة تسمح لشركة نفط الكويت في الإفراج عن الأراضي الصالحة للسكن لا قامة تجمعات عمرانية جديدة.
- إنشاء مدن جديدة والتوسع العمراني.
- توفير المساكن لجميع فئات المجتمع، ولجميع المستويات المعيشية وخاصة لذوي الدخل المنخفضة.
- هناك قانون يتطلب تعديله ينظم عمليات الاستئجار ووضع حدود سعرية لها.

8- غير محددى الجنسية (البدون) :

رغم المزايا والخدمات والتسهيلات التي يقدمها لهم (الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية) في المجالات الإنسانية والاجتماعية والمدنية الا انه لازال غير محددى الجنسية (البدون) في الكويت الذين يقدر عددهم بحدود 110 الاف ، يشعرون بالمعاناة خاصة تجاه وضعهم القانوني ، وعدم شعورهم بالطمأنينة من المستقبل الذي ينتظرهم .

التوصيات :

- الإسراع في عملية معالجة الأوضاع الإنسانية والحياتية لفئة غير محددى الجنسية (البدون).
- تطبيق توصيات لجنة حقوق الإنسان المعنية بتطبيق العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة في 18 من ديسمبر 2013 بما يخص هذه الفئة.
- تطبيق توصيات لجنة مناهضة التمييز العنصري الصادرة في 9 من مارس 2012 بما يخص هذه الفئة.

9- الوحدة الوطنية وخطاب الكراهية:

- أقرت الحكومة الكويتية القانون رقم 19 لسنة 2012 بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وتم تمريره من خلال مرسوم ضرورة ، يهدف الى حماية النسيج الاجتماعي الكويتي واللحمة الوطنية من الفتن التي حاول البعض إثارتها عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة ومن خلال الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي ، مما شعر الفرد من خلال ملامسته للشارع الكويتي بقلق وخوف شديد من حدوث تأجج طائفي أو قبلي أو عائلي ، نظراً لكثرة الخطابات الإعلامية بأشكالها المختلفة التي تؤصل الفكر العنصري المخالف لدستور الكويت وقوانينها النافذة .

التوصيات :

- التخلص من انتقائية تحويل الحالات المخالفة لقانون الوحدة الوطنية الى الجهات القضائية وتحويل جميع المتجاوزين بلا استثناء.
- تعديل قانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع، وإضافة مواد تجرم خطاب الكراهية.
- نشر مفهوم الوحدة الوطنية وأهميتها وأضرارها على المجتمع في المناهج التعليمية الوطنية.
- عمل استراتيجية وخطة شاملة لحماية الوحدة الوطنية.

CONTACT INFO : KUWAIT

TEL : 00965 – 22563472

FAX : 00965 – 22563492

E-Mail : ijtemaeyeen@gmail.com